



مركز الخليج للأبحاث
المعروفة للجمعية



BOARD of PEACE



Photo Source: aa.com.ar (2026)

مجلس السلام والمؤسسية الجديدة سردية الجنوب العالمي واحتمالية تفكك الحوكمة الدولية

محمد بن ساري الزعبي*
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All

مؤسسة مكتملة، لكنه ربما محاولة لإعادة تشغيل وظيفة الوساطة حين تفشل القنوات التقليدية، وكانت رويترز قد وثقت أن المجلس صمم ليبدأ من غزة ثم يتوسع إلى نزاعات أخرى، ونظام عضوية زمني ورسوم عضوية دائمة، ومركزية شديدة لدور الرئيس الأمريكي كرئيس ربما «مدى الحياة».

البيئة البنيوية: لماذا صار ظهور «ترتيبات مصغرة» ممكناً؟

دعونا نبتعد قليلاً عن أي تفسير سهل ينسب بروز هذا المجلس إلى ظروف سياسية طارئة أو إلى رغبة شخصية لقيادة دولية بعينها، ونتجه إلى قراءة مؤسسية أعمق تفترض أن «الحدث» أياً يكن لا يؤدي إلى ظهور كيان مؤسسي كمجلس السلام، بل يفتح المجال لولادة هذه الكيان عندما كانت الشروط البنيوية لذلك ناضجة، كالعجز الذي تعاني منه المنظمات الدولية الكبرى، وتآكل الثقة العامة بها، وتفضيل «تجمعات مؤسسية أصغر» تدعي أنها تعمل بشكل أسرع، وتمتلك القدرة الأكبر على التصرف بفاعلية، وهذا في جوهره، منطق «الترتيبات المصغرة» الذي طرح على خلفية الشلل الدولي متعدد الأطراف، حين دعا مويسيس نعيم إلى تقليل عدد الأطراف لضمان إنفاذ القرار وسرعة وفاعلية التنفيذ. ضمن هذا السياق الفريد من نوعه، يُصبح مجلس السلام تجلياً لصيغة تتكرر مؤخراً في أروقة الحوكمة الدولية مفادها الانتقال من «الشمولية» إلى «النخبوية التنفيذية»، وهذا يثير سؤالاً جوهرياً وملحاً حول اعتبار المجلس محاولة حقيقية لإعادة تشغيل وظيفة الوساطة الدولية، أم أنه مجرد ترتيب ظرفي يعكس منطق تركيز السلطة أكثر مما يعكس استجابة مؤسسية لأزمة النظام متعدد الأطراف؟



مقدمة

لا تزال أوجه التحوّل والتغيّر في النظام الدولي تظهر بشكل تدريجي ومتتابع، ولم يعد من الممكن معالجة المشاكل التقنية المرافقة من خلال تعديل إجراءات، أو إعادة توزيع المكانة داخل المنظمات الدولية القائمة، التي تعاني من أزمة عميقة في إنفاذ القرار، تنتقل مع الوقت إلى أزمة وظيفية تنعكس بحدّة في فضاءات الجنوب العالمي، حيث تتفاقم النزاعات ويطول أمدها، وتُقيّد مسارات التسوية بميزان القوة أكثر من ارتباطها بمرجعية قانونية أو أخلاقيات الحماية. تظهر هنا ترتيبات ناشئة لا تعتبر بديلاً شاملاً، بل آليات مرنة تتسلل إلى «المناطق الرمادية» التي يتركها تعطل فاعلية المنظمات الدولية.

ينتمي مجلس السلام الذي وقّع الرئيس الأمريكي ميثاقه التأسيسي يوم ٢٢ يناير ٢٠٢٦م، خلال حفل رسمي على هامش منتدى دافوس إلى هذه الفئة، حيث تتمحور المهمة الرئيسية للمجلس ككيان دولي لتعزيز الاستقرار، وإعادة حكم قانوني، وبناء السلام في مناطق النزاع، ونظام مؤسسي مستقل تمت صياغته بقواعد عضوية وفترة ولاية للأعضاء. ليس المجلس



ربما لن يكون منطق السببية المباشرة حاسماً بشأن ارتباط الترامبية بإنشاء المجلس، لكن الأصح نقول إن الترامبية كشفت عن الأزمة في المنظمات الدولية، واستهدفتها بخطاب سياسي هجومي، لكنها ليست وحدها التي صنعت شروط وظروف ظهور البدائل، حيث يتقاطع المجلس مع بيئة «ما بعد الثقة بالمنظمات» التي غدّتها «الشعبوية»، لكن المجلس ذاته مختلف في الهدف المعلن، حيث يعيد تركيب فكرة الوساطة خارج أجهزة الأمم المتحدة المتعطلة تقريباً. بحسب رويترز، يظهر توّثر في خطاب ترامب نفسه، فحين سُئل عن إمكانية إحلال المجلس محلّ الأمم المتحدة، أجاب بكلمة «ممكن»، وهي تحمل دلالة مكثفة غير مباشرة، ثم عاد بعبارة «يجب أن نترك الأمم المتحدة تستمر»، وهي تهدئة أقصر وأشدّ تداولاً، ويبرر ذلك بأنها لا زالت تمتلك «قدرة كامنة» كبيرة. كما نقلت رويترز في سياق الإعلان عن ميثاق المجلس، عن ترامب قوله بأن مع اكتمال تشكيل المجلس سيكون هناك قدرة على فعل الكثير، وكل ذلك سيكون متماشياً مع الأمم المتحدة. هذه جملة كشفت منطقين في عقلية ترامب في آن واحد، الأول يتمثل بنزعة ورغبة في توسيع تدريجي للصلاحيات، والثاني يقول بتفادي مهمة إنشاء البديل المباشر للأمم المتحدة. يمكن التعامل مع كل هذه التصريحات كأنها مادة تفسيرية تظهر أن المجلس يتحرك على خيط رفيع بين رغبة شخصية جامحة، وادعاء الفاعلية والحاجة إلى شرعية النظام القائم، وضرورة الاستناد إلى مرجعية الأمم المتحدة لكيلا يصنف المجلس منذ البداية كترتيب منافس وغير شرعي.

كل ذلك يعيدنا إلى دائرة الشكّ واعتبار ميثاق مجلس السلام انعكاساً مباشراً لذهنية ترامب الإدارية أكثر

من كونه نتاج تصور سياسي تقليدي مدروس. فبنية المجلس الحالية تقترب من مجلس إدارة مركزي يحتكر الصلاحيات التنفيذية بيد شخص واحد، وتُربط فيه العضوية بالمساهمات المالية، لا بمنطق التمثيل السيادي، وهذا النمط لا ينتمي إلى تقاليد المنظمات الدولية بقدر ما ينتمي إلى عالم الصفقات، حيث تُقاس الفاعلية بالسرعة والعائد لا بالإجماع أو الشرعية القانونية.

غزة: لحظة تأسيس، وليست هوية نهائية

من الممكن أن نعتبر غزة لحظة اختبار قصوى لمعرفة ما إذا كان المجلس قادر على إنتاج فعل سياسي خارج القنوات المعطلة. وثقت رويترز أن الدعوات صاغت ماهية المجلس الابتدائية من غزة ثم الامتداد إلى نزاعات أخرى، حيث يتجاوز ميثاقه المقترح التفويض الذي منحه مجلس الأمن والمحدد بإطار زمني. تبرز هنا معضلة مؤسسية نموذجية تتمثل بحاجة المؤسسة الناشئة إلى «قضية عالية الكثافة» من أجل توليد الزخم الكافي وشد الانتباه اللازم، لكنها ستتحول إلى لجنة أزمة بدلاً من مسار مؤسسي، إذا ظلت أسيرة «القضية الواحدة». أضف إلى ذلك أن ارتباط التأسيس بقضية غزة ابتداءً يعيد التأكيد على طابع التعامل بالصفقات للمجلس. فالعرض الذي قدمه ترامب بشأن غزة منذ البداية حمل لغة إعادة إعمار، وإدارة أصول، ووضخ استثمارات، ولم يستخدم لغة حماية مدنيين أو تسوية سياسية. وعليه، تصبح غزة حقلاً تجريبياً لنموذج إدارة نزاع بعقلية المشاريع، وليس مجرد اختبار للوساطة.

ومن منظور الجنوب العالمي، تتمثل خطورة لحظة التأسيس في أن الشرعية تقاس بشرعية الأداء، وذاكرة فاعلية التدخلات السابقة. وقد نقلت رويترز أن بعض

المنتقدين شبّهوا المجلس «بالجهاز الاستعماري» في ترتيبات ما بعد الحرب، وهو توصيف قد يكون جدلياً، بينما تتواجد أطراف عربية مؤثرة ومهتمة بمستقبل مزدهر للقطاع وأهله، لكنه يعكس حساسية جنوب عالمية تاريخية تجاه صيغ الوصاية وإدارة النزاعات من خارج السياق.

حين يصطدم «الميثاق» بمرجعية الأمم المتحدة

يُقدّم الموقف الفرنسي شاهداً مهماً على شرط الشرعية في أوروبا وعلى قابلية توسع المجلس. نقلت رويترز أن فرنسا لن تنضم «في الوقت الراهن»، لأن ميثاق المجلس لا يتطابق مع إطار قرار أممي خاص بغزة، أن بعض العناصر لا تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة. أما الأكثر تداولاً، فهو تصريح مسؤول فرنسي بأن لا استجابة مرغوبة للإفصاح عنها في هذه المرحلة، وأن الميثاق يثير أسئلة كبرى حول مبادئ وبنية الأمم المتحدة التي لا يمكن التشكيك فيها. هذا التصريح يصلح كمفتاح نظري، فالمؤسسة الناشئة قد تمتلك وعوداً وظيفية، لكن قبولها في منظومة الحوكمة الدولية يتوقف على رؤيتها ضمن فئة «الترتيبات المكتملة» أم فئة «الترتيبات المزاحمة»، وهذا يفسر لماذا يمكن لكيان جديد أن يتضخم في النطاق الإعلامي، لكنه يتعثّر في النطاق الدبلوماسي.

المؤسسية الجديدة بصورة غير مباشرة

هناك مقارنة مبدئية ترى أن المؤسسات هي مجموعة من القواعد المصممة لتشكيل التفاعل وتقلل حالات عدم اليقين، وهو مفهوم يضع تشكّل الوظيفة قبل تشكّل الكيان، ويجعل من الأداء أصلاً لتكون الشرعية. ومقارنة أخرى تركز على أن الشرعية ربما لا تقف عند الامتثال للقواعد، بل ربما تمتد إلى اعتقاد اجتماعي بأن

المؤسسة «تستحق الاستجابة»، وهذا ما يجعل الخطاب والرموز والصورة العامة جزء من البناء المؤسسي. أما المقاربة الثالثة، فهي تتعامل مع المؤسسة كخيار استراتيجي، حيث تفضل الدول الترتيبات غير الرسمية حين تريد السرعة والمرونة وتقليل كلفة الالتزام.

ومع أن المجلس يجمع هذه المقاربات الثلاثة مرة واحدة، لا يمكن تقييمه بوصفه مؤسسة دولية مكتملة الأركان، بل بوصفه ترتيباً شديد الارتباط بإرادة فاعل واحد. وعليه، فإن أي حديث عن المؤسسة يجب أن يُفهم باعتباره اختباراً لاستدامة قرار فردي، لا نضج بنية جماعية. كما لا تضمن هذه المقاربات مجتمعة النجاح، لأن صفة الشرعية في الحوكمة الدولية متعددة الأبعاد، والمجلس بطبيعته هذه قد يكسب في بُعد من هذا الأبعاد ويخسر في الأخرى.

”

نقلت رويترز أن بعض المنتقدين شبّهوا المجلس «بالجهاز الاستعماري» في ترتيبات ما بعد الحرب، وهو توصيف قد يكون جدلياً، بينما تتواجد أطراف عربية مؤثرة ومهتمة بمستقبل مزدهر للقطاع وأهله

“



توقعات مستقرة لدى الفاعلين، والاستمرار عبر مختلف الأزمات والاختبارات ويمكن مراقبة مسار مجلس السلام من خلال خمس مؤشرات قابلة للقياس.

لن تقاس وبكل تأكيد، مؤسسة ناشئة كمجلس السلام من خلال الشعارات، أو بعدد الدول المنضمة والمعلنة. يمكن قياس قدرة المجلس على خلق

الرقم	المؤشر	حالة القياس
١	اتساق ولاية المجلس مع المرجعيات الدولية	إذا استمرت حالة الغموض بين تفويض مجلس الأمن المحدود بشأن غزّة وبين ميثاق يعلن توسّعا دولياً، فيستيقى شرعية المجلس محل نزاع، ويظل الانضمام الغربي (وخاصة الأوروبي) مكلفاً سياسياً. أمّا إذا تطوّر المجلس إلى صيغة تنفيذية ضمن مظلة أممية واضحة، فستزداد فرص تحوله إلى ترتيب مكمل.
٢	قابلية التكرار	إمكانية إنتاج نموذج تدخل يمكن تطبيقه في نزاعات أخرى في منطقة الجنوب العالمي دون الحاجة إلى تغيير ماهيته الوظيفية كل مرة. تشرح أدبيات الاعتماد على المسار أن التكرار يزيد العوائد ويحول المبادرة إلى مسار مؤسسي واضح المعالم. إذا ظل المجلس "تجربة المرة الواحدة" فسوف يتلاشى، وإذا تحول إلى سلسلة من التدخلات القابلة للتقييم، فسيبدأ بترسيخ ذاته.
٣	هندسة الحوكمة الداخلية	هناك عناصر تخلق مقاومة بنيوية للمجلس تتمثل بتركيز الصلاحيات في يد «رئيس مدى الحياة»، واشتراط موافقته على مستوى مشاركة الأعضاء، ومسألة العضوية الدائمة عبر مساهمات مالية ضخمة. وقد كانت المخاوف الأوروبية تعكس هذا القلق بكل وضوح.
٤	نوع الشرعية التي يراكمها المجلس	شرعية الخطاب لا تعني أبداً شرعية المخرجات، كمارسات وقف إطلاق النار، وإعادة الإعمار الفعالة. كما أن تمييز المدخلات أو المخرجات يظل مفيداً هنا، فإذا لم تتحول الوعود إلى نتائج قابلة للرصد، تنهار شرعية الأداء فوراً، خصوصاً على مستوى دول الجنوب العالمي، حيث تكون كلفة الفشل أعلى، وأكثر وضوحاً.
٥	الحساسية في السياقات المحلية	يخسر المجلس شرعيته الاجتماعية كلما بدا كأداة وصاية أو كترتيب فوقي يتجاوز الفاعلين المحليين، حتى وإن كان يمتلك دعماً من بعض القوق الإقليمية، وهذه نقطة في قلب منظور الجنوب العالمي، فالسلام يُقاس هنا بقبول اجتماعي وسياسي يحول دون تجدد النزاعات.

”

اندفاع ترامب، والاعتراضات الأوروبية على تركيز السلطة، والتحفظ الفرنسي على توافق الميثاق مع الأمم المتحدة، شواهد على فرضية مفادها أن المؤسسة الجديدة تولد من فراغ الشرعية، لكنها لا تكتمل إلا إذا نجحت في تحويل المرونة إلى منهج والوعود إلى نتائج والاستثناء إلى عامل قابل للتكرار

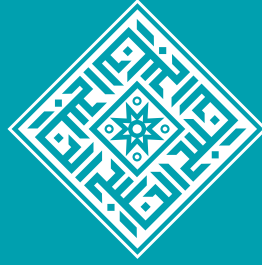
“

ليس مجلس السلام بالخبر العابر على مسامع دول الجنوب العالمي، بل حالة اختبار لفكرة إنتاج أدوات سلام أكثر فاعلية حين يعجز النظام القديم، أو رؤية احتمالية إنتاج أدوات نخوية بديلة تبيع العضوية وتحتكر القرار. اندفاع ترامب، والاعتراضات الأوروبية على تركيز السلطة، والتحفظ الفرنسي على توافق الميثاق مع الأمم المتحدة، شواهد على فرضية مفادها أن المؤسسة الجديدة تولد من فراغ الشرعية، لكنها لا تكتمل إلا إذا نجحت في تحويل المرونة إلى منهج والوعود إلى نتائج والاستثناء إلى عامل قابل للتكرار. وإذا كان المجلس قادراً على أن يكون ترتيباً مكملاً، وأن يطور قواعد شفافة قابلة للتقييم، وأن يراكم شرعية أدائية حقيقية في أكثر من نزاع، فقد يمثل أبرز أشكال المؤسسة الجديدة. أما إذا اتخذ منطلق الصدمة والحدث، فسيدخل أرشيف المبادرات وليدة الأزمات الزائلة، تاركة الجنوب العالمي أمام تساؤل قد يبدو أزلياً: من يصنع السلام؟ وبأي شرعية؟

*محمد بن ساري الزعبي: باحث أول في مركز الخليج للأبحاث، ومؤلف كتاب «الأنظمة العالمية فوق القطبية: قراءة في السمات والأنماط الاقتصادية والأمنية والرقمية الناشئة في النظام الدولي».



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع